الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/SR.1455
12 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة ١٤٥٥

المعقودة في المقر، بنيويورك،
يوم الخميس ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بانغورا (سيراليون)

المحتويات

تنظيم الأعمال

انتهاء مأمورية الرئيس

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

96-80494

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

تنظيم الأعمال

النظر في تقرير الفريق العامل (A/AC.109/L.1842)

١ - الرئيس: وجه الانتباه إلى تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية عن تنظيم أعمال اللجنة (A/AC.109/L.1842)، الذي يتضمن خلاصة للمناقشات والتوصيات المعتمدة في الجلسة التي عقدها الفريق العامل في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦. ولما كان أعضاء الفريق العامل هم أنفسهم أعضاء اللجنة الخاصة، وبما أن جميع المسائل التي أثيرت في التقرير قد نوقشت في الفريق العامل، فقد اقترح الرئيس دراسة التقرير برمته.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - السيد شتشرباك (الاتحاد الروسي): أشار إلى أن بالتقرير قيد النظر مسألة غير دقيقة وتناقضا. وقال إن الواقع أنه من خلال الفقرة ٥ (د) '٣' من التقرير يتساءل المرء كيف نضمن أن تزود السلطات القائمة بالإدارة اللجنة بمعلومات عن الأقاليم الخاضعة لإدارتها تكون منتظمة وحسنة التوقيت ومستكملة، وفقا لأحكام الفقرة الفرعية (هـ) من المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة؛ في حين أن المادة المقصودة تنص على أن تقدم السلطات القائمة بالإدارة هذه المعلومات إلى الأمين العام وليس إلى اللجنة. ولا يعترض الوفد الروسي على أن تقدم المعلومات المذكورة إلى اللجنة أيضا، غير من الأهمية بمكان التقيد بمقتضيات الميثاق.

٤ - وأضاف قائلا إن ثمة تناقضا، من ناحية أخرى، بين الفقرتين ٧ و ١١ من التقرير. فمن جهة، ورد في الفقرة ٧ أنه نظرا لغياب ممثل بابوا غينيا الجديدة (مقدم اقتراح إدماج اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة في اللجنة الخاصة)، قرر الفريق العامل وقف المناقشة بشأن هذه المسألة ريثما يتمكن الفريق العامل من الاستماع إلى ممثل بابوا غينيا الجديدة للتعبير عن أفكاره المساندة للإدماج. ومن جهة أخرى، ورد في الفقرة ١١ أن جدول اجتماعات اللجنة الفرعية واللجنة الخاصة لعام ١٩٩٦ سيظل كما هو. وهذان القراران متناقضان. ومن الضروري، في رأي الوفد الروسي، أن تستمع اللجنة إلى سفير بابوا غينيا الجديدة وأن تستوعب وجهات نظره قبل أن تتخذ قرارا بهذا الشأن.

٥ - واستطرد السيد شتشرباك قائلا إنه زيادة على هذا تطرح مسألة سلطة اتخاذ القرارات، وإنه لا يرى كيف يمكن للفريق العامل أن "يقرر" بأي حال من الأحوال، رغم أن هذا المصطلح قد استخدم في التقرير. فلا يجوز للفريق العامل أن يتخذ أي قرار، وأقصى ما يمكن أن يقوم به هو وضع توصيات تعبّر عن مواقف جميع أعضائه.

٦ - السيد صمدي: (جمهورية إيران الإسلامية): ذكّر بأن الجمعية العامة قد كلفت اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة بتلقي المعلومات من السلطات القائمة بالإدارة ودراسة الحالة في الأقاليم الصغيرة، وأنه لا يجوز تعديل هذه الولاية إلا بقرار من الجمعية العامة. وقال إنه يمكن للفريق العامل أن يدرس المقترحات الرامية إلى تعزيز فعالية أعمال اللجنة واللجنة الفرعية، غير أنه لا يمكن تنفيذ هذه المقترحات إلا بعد موافقة الجمعية العامة عليها. ولذلك، لا يمكن تعديل برنامج عمل اللجنة الخاصة واللجنة الفرعية للدورة الخمسين.

٧ - السيد دودش (تونس): ارتأى أنه لا بأس أن تتاح للفريق العامل فرصة الاستماع إلى سفير بابوا غينيا الجديدة ليعبر عن أفكاره المساندة للإدماج. وقال إن الوفد التونسي يؤيد هذا الاقتراح، الذي يجب ألا يفهم على أنه إلغاء للجنة الفرعية ما دامت المسائل المعروضة عليها لا تزال في جدول أعمال اللجنة الخاصة. ويتميز الادماج المقترح بمزايا عملية عديدة، فهو، على وجه الخصوص، سيتيح للوفود فرصة حضور جميع الجلسات، بعد أن تكون هذه الأخيرة قد نظمت بطريقة أرشد. كما سيمكن من معالجة مشاكل التنظيم وترتيب الجدول الزمني التي طرحت في السنوات السالفة وتسببت في تبذير غير مقبول في ظروف الأزمة المالية. وستندرج هذه التغييرات، بالتالي، في إطار إعادة التشكيل الجارية لتحسين الإدارة وترشيد أعمال المنظمة. فالتقريب بين جلسات اللجنة وجلسات اللجنة الفرعية أو دمج النوعين معا، مع تخصيص عدد كاف من ساعات العمل، من شأنه أن يتيح، من ناحية أخرى، استدعاء مقدمي الالتماسات دفعة واحدة، بدلا من استقدامهم في تواريخ مختلفة.

٨ - أما فيما يتعلق بالفقرة ١٢، فيرى السيد دودش أنه من المتعين على الفريق العامل، هنا أيضا، أن يتابع أعماله بشأن برنامج العمل بحضور سفير بابوا غينيا الجديدة.

٩ - السيد ياركا (بابوا غينيا الجديدة): قال إن سفير بلده الذي اقترح الإدماج، غائب في الوقت الراهن عن نيويورك، غير أن عودته وشيكة. ولعله من المفيد أن تستمع اللجنة إليه عند عودته قبل أن تتابع النظر في جدول أعمالها.

١٠ - وقال السيد شتشرباك (الاتحاد الروسي)، إن بياني ممثلي تونس وبابوا غينيا الجديدة يؤكدان على ضرورة العودة إلى مسألة الإدماج في وقت لاحق، في بداية الاسبوع التالي مثلا، لدراستها من حيث الموضوع واتخاذ قرار بشأنها. ولا يتعلق الأمر سوى بتأجيل المناقشة بضعة أيام، وهذا ما سيتيح أيضا مباشرة دراسة أعمق لمسألة جدول اجتماعات اللجنة واللجنة الفرعية.

١١ - وقال إن الوفد الروسي يود تقديم بعض الاقتراحات بشأن برنامج عمل اللجنة والتقرير قيد النظر؛ وهو يأمل بادئ ذي بدء أن تصوب الأمانة العامة، حرصا على التقيد بميثاق الأمم المتحدة، المسألة غير الدقيقة الواردة في الفقرة ٥ (د) ٣ من التقرير.

١٢ - وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لعام ١٩٩٦، قال إن توافقا في الآراء قد تبلور خلال جلسة الفريق العامل المعقودة يوم ٢٩ آذار/مارس بشأن التوجهات الكبرى، غير أن بعض النقط المحددة كانت مثار خلاف، لا سيما تنظيم الحلقة الدراسية الإقليمية. ويرى الوفد الروسي، في هذا الصدد، أنه لا يمكن للجنة الخاصة أن تتجاهل الصعوبات المالية التي تجتازها منظومة الأمم المتحدة برمتها؛ ولا يمكنها أن تنجح في عملها إلا إذا راعت مجموعة من العناصر، هي: مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ورأي أعضاء اللجنة عموما، ورأي الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٣ - وأضاف قائلا إن الأمانة العامة قد أعلنت أنها تفضل تأجيل الحلقة الدراسية، نظرا للأزمة المالية الحالية. ورفضت هذا التأجيل عدة وفود رفضا باتا وأصرت على عقد الحلقة الدراسية في شهر أيار/مايو في بابوا غينيا الجديدة. وأعرب السيد شتشرباك عن اعتقاده أن هذه المناقشة تبين نقصا في المعلومات بشأن الحالة المالية، وطلب من الرئيس أن يلتمس من المراقب المالي أو أحد ممثليه أن يوافي اللجنة بتوضيحات عن هذه المسائل. وهذا سيتيح اتخاذ القرارات اللازمة بشأن موضوع الحلقة الدراسية عن بينة، كما سيعود بالفائدة على أعمال اللجنة في السنة القادمة. وعندما يتقرر تاريخ الحلقة الدراسية ومكان انعقادها، سيتعين على اللجنة أن تراعي، قبل كل شيء، مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولما كانت هذه الحلقات الدراسية تنظم لفائدة ممثليها، فإنهم أولى بتقرير مكان وزمان انعقادها. ويقترح الوفد الروسي، بالتالي، أن يشرع رئيس اللجنة دون تأخير في إجراء مشاورات ومراسلة السلطات القائمة بالإدارة لتقرير ما إذا كان ممثلو شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يرغبون في عقد حلقة دراسية في التاريخ المقرر في بابوا غينيا الجديدة. وهذا سيمكّن اللجنة من تحديد وضع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بل وتحديد من سيشارك في الحلقة الدراسية، وإعدادها، بالتالي، على نحو أفضل. ومن السابق لأوانه البت في تاريخ ومكان انعقاد الحلقة الدراسية قبل تلقي ردود ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٤ - وختم كلمته قائلا إن الوفد الروسي قد وجه رسالة إلى أمانة اللجنة يتساءل فيها، بصفة خاصة، عن الكيفية التي ستحقق بها اللجنة وفورات دون أن تخل بتنفيذ ولايتها، كما يطلب فيها القيام بتحليل مقارن لتكاليف تنظيم الحلقة الدراسية في بابوا غينيا الجديدة بالمقارنة بتكاليف عقدها في نيويورك. ويود السيد شتشرباك أن يعرف الجواب على ذلك.

١٥ - السيد ريفيرو روزاريو (كوبا): أحاط علما، مع التقدير، بتقرير الفريق العامل بشأن برنامج عمل اللجنة لعام ١٩٩٦، غير أنه لاحظ أن الثلاثة أشهر الأولى من السنة قد انصرمت فعلا، وأن البطء الذي تسير به الأعمال يقلق الوفد الكوبي شديد القلق. وهو يرى أنه آن الأوان لاتخاذ قرارات صارمة في هذا الموضوع. ومن المسائل التي يلزم تسويتها في هذا الصدد مسألة احتمال عقد حلقة دراسية إقليمية عرضت بابوا غينيا الجديدة استضافتها في إقليمها في أيار/مايو، ولا يرى ممثل كوبا كيف يمكن الاتصال بالمشتركين وتنظيم كل شيء في هذه الفترة الوجيزة.

١٦ - ورغم أن الوفد الكوبي ليس لديه اعتراض على اقتراح ممثل الاتحاد الروسي الداعي إلى دعوة المراقب المالي إلى تقديم عرض عن الحالة المالية أمام اللجنة، فإنه لا يرى فائدة في هذا الاقتراح. فلقد سبق للأمين العام بنفسه ولشخصيات سامية أخرى في الأمم المتحدة أن قدموا عروضا من هذا القبيل في الشهر الماضي في قاعة غاصة بالحضور، والكل يعلم أن الحالة المالية للمنظمة يرثى لها. غير أن بعض الدول دفعت، من جهة، مساهماتها منذ ذلك الوقت، ومن جهة أخرى، وافقت الجمعية العامة فعلا على الميزانية البرنامجية فيما يتعلق بأنشطة اللجنة. ويبدو، بالتالي، أن مثول المراقب المالي أمام اللجنة مسألة زائدة، لا سيما وأنه إذا كان الاطلاع على رأي الأمانة العامة مفيدا، لا ينبغي للجنة أن تتيح للأمانة العامة فرصة توجه من خلالها أعمال اللجنة.

١٧ - وأضاف قائلا إن قرار عقد هذه الحلقة الدراسية أو عدم عقدها لا ينبغي أن يتوقف على ما ستقوله السلطات القائمة بالإدارة. وإذا انتظرنا أن تبدي هذه الأخيرة رأيها، فقد نجد أنفسنا في القرن القادم ولم نعقد بعد حلقة دراسية. في حين يرى الوفد الكوبي أن المسألة تتعلق بقرار سياسي وبولاية يتعين الاضطلاع بها. أما فيما يختص بمعرفة ما إذا كان يحسن عقد الحلقة الدراسية في منطقة المحيط الهادئ التي توجد فيها أغلبية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو في المقر بنيويورك، فربما يكون من المفيد تحديد التكاليف المقارنة لكلا الحلين.

١٨ - ثم انتقل ممثل كوبا إلى مسألة إدماج اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة في اللجنة الخاصة، وقال إنه لم يتلق بعد أي وثائق يمكن التفكير فيها وتمنى تأجيل النظر في المسألة إلى تاريخ لاحق. غير أنه شاطر الوفد الإيراني رأيه، وارتأى أن تعديل ولاية اللجنة الفرعية أو ولاية اللجنة نفسها ليس من اختصاص هذه الأخيرة، بل من اختصاص الجمعية العامة. ولا يجوز بالتالي، في رأيه، تغيير أي شيء في القرارات المتعلقة بالدورة الحالية، لا سيما ما يتعلق بتواريخ اجتماع اللجنة واجتماع اللجنة الفرعية، واقترح الوفد الكوبي مواصلة المناقشة بشأن الفكرة التي تقدم بها ممثل بابوا غينيا الجديدة ريثما تبت الجمعية العامة في المسألة.

١٩ - السيد خان (أمين اللجنة): قال ردا على الأسئلة التي طرحها الوفد الروسي، إن الأمانة العامة قد عملت على وضع تقييم للنفقات التي ستترتب على عقد الحلقة الدراسية في المقر، من جهة، وفي بور مورسبي، من جهة أخرى: وتبلغ الأرقام التقديرية لذلك ٦٠٠ ١٤٤ دولار بالنسبة لبور مورسبي و٠٠٠ ١٧٩ دولار بالنسبة لنيويورك؛ وبالتالي، سيكلف عقد هذا الاجتماع بنيويورك مبلغا إضافيا قدره ٠٠٠ ٣٤ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن طلب تقديم وثائق تعرض الحالة المالية للمنظمة وآثار الأزمة على البرامج المتعلقة بإنهاء الاستعمار قد أحيل إلى المراقب المالي.

٢٠ - السيد باركا (بابوا غينيا الجديدة): ذكّر بأن الهدف من الاجتماعات الإقليمية هو إتاحة الفرصة للسكان المعنيين للاشتراك في أعمال اللجنة وللتعبير عن وجهات نظرهم. وبما أن هذه الاجتماعات ستعقد بالتناوب في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ حيث تقع أغلبية آخر الأقاليم غير المتمتعة

بالحكم الذاتي، فإن بابوا غينيا الجديدة عرضت، على غرار ما فعلته في ١٩٩٣، استضافة الحلقة الدراسية لهذه السنة، بعد أن استشارت بلدان المنطقة. وزيادة على ذلك، فإنها لا ترى لزاما لانتظار قيام السلطات القائمة بالإدارة بالتعريف بموقفها بشأن المسألة، فالوقت لا يرحم. وأيا كان الأمر، فإن بابوا غينيا الجديدة ستنزل على اختيار اللجنة فيما يتعلق بمكان عقد الاجتماع.

٢١ - السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): يرى أن الاقتراح الرامي إلى إدماج اللجنة الفرعية في اللجنة الخاصة اقتراح جد هام، إذ أن اعتماده من شأنه أن يساهم كثيرا في ترشيد الأعمال. وهذا لا يغني عن القيام بدراسة متعمقة، تجريها اللجنة عندما تجتمع في تموز/يوليه. ومع ذلك، ينبغي أيضا أن تبت الجمعية العامة في ذلك بقرار، لكونها هي التي أنشأت اللجنة. أما فيما يتعلق بمكان عقد الحلقة الدراسية، فإنه لا يبدو من المفيد الإسهاب في مناقشته ما دام أمين اللجنة قد أشار لتوه إلى أن تنظيمها خارج المقر أقل تكلفة.

٢٢ - وقال السيد أكبر الدين (الهند)، إن من المتعين على اللجنة أن تنظر في الاقتراحات المتعلقة بإدماج اللجنة الفرعية في جلسة لاحقة، على نحو ما اقتُرح للتو، قبل عرضها على الجمعية العامة، عند الاقتضاء، لتبت فيها بقرار. وفي هذا الصدد، ثمة جهاز آخر مكلف بدراسة مسألة إصلاح منظومة الأمم المتحدة ولعله من الأنسب أن ينظر في هذه المسألة.

٢٣ - وأضاف أن الاقتراح الرامي إلى الاستماع إلى المراقب المالي، أو أحد ممثليه، ليقدم عرضا عن الصعوبات المالية للمنظمة قد يكون من شأنه خلق سابقة مزعجة. فكل هيئة تجتمع لدراسة برنامج عملها قد تطلب عندئذ إلى الأمانة العامة أن تأتي أمامها لتشرح حالة لا تخفى ملامحها الرئيسية على أحد في حين أن هيئات أخرى، أنيطت بها هذه المهمة صراحة، تقوم بدراسة تفاصيلها. وعلاوة على ذلك، فإن أعضاء اللجنة ليسوا مؤهلين بما فيه الكفاية للقيام بتقييم سريع لما يحتمل أن تشهده أعمال اللجنة بتأثير الصعوبات المالية التي تعاني منها المنظمة. وبناء عليه، يصعب على الوفد الهندي، للغاية، أن يقبل قيام اللجنة بطلب توضيح كل شهرين أو ثلاثة أشهر، في حين أنها تنوي العمل في حدود الموارد المخصصة لها بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة.

٢٤ - وختم بيانه، قائلا إنه نظرا للمعلومات التي قدمتها الأمانة العامة بشأن تكلفة تنظيم الحلقة الدراسية، يتعين على اللجنة أن تقبل عرض بابوا غينيا الجديدة. غير أن المسألة التي تظهر هي: ما إذا كان ينبغي انتظار عودة ممثل هذا البلد قبل البت في الموضوع.

٢٥ - السيدة خان - كامينغز (ترينيداد وتوباغو): قالت إنه ليس أمام اللجنة إلا أقل القليل من الوقت لاتخاذ قرارات مهمة بشأن برنامج عملها؛ ولهذا السبب، فإنها تعطي الانطباع أحيانا بأنها تسعى إلى إعادة بناء بيتها بينما هي ما تزال تقطنه. وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بتنظيم حلقة دراسية وإعادة هيكلة أعمال اللجنة الفرعية، لا ينبغي أن يغرب عن الذهن أن المعلومات التي تتوفر لهذه الأخيرة بشأن الأقاليم

غير المتمتعة بالحكم الذاتي يبلغها إليها ممثلو هذه الأقاليم، في الحلقات الدراسية، وعن طريق الالتماسات. في حين أن هؤلاء يأتون للتعبير عن آرائهم أمام اللجنة بعد أن تكون اللجنة الفرعية قد اجتمعت. ومن الأحسن بالتالي إعادة تنظيم الجدول الزمني للأنشطة بطريقة تمكّن اللجنة الفرعية من الحصول على المعلومات التي يقدمها ممثلو الأقاليم. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون الهدف هو التوصل إلى تنسيق أفضل للأنشطة واستخدام أنجع لجميع الوسائل التي تتوفر للجنة من أجل اضطلاعها بولايتها.

٢٦ - السيد جِـني (إندونيسيا): قال إنه فيما يتعلق بإدماج اللجنة الفرعية في اللجنة الخاصة يرى الفريق العامل إرجاء النظر في المسألة لإجراء دراسة متعمقة لاقتراح بابوا غينيا الجديدة. ويجب، بالتالي، أن يظل الجدول الزمني لاجتماعات هاتين الهيئتين على ما هو عليه ما دام لم يتخذ أي قرار. ومن جهة أخرى، يؤيد الوفد الإندونيسي تنظيم حلقة دراسية في عام ١٩٩٦ ويرى أن من الأفضل أن يعقد هذا الاجتماع في بورت مورسبي، على سبيل المراعاة للمعلومات التي بُلغت إلى الأمانة العامة. وزيادة على ذلك، ليس لديه أي اعتراض على أن يلقي المراقب المالي كلمة أمام اللجنة، إذ يمكن أن تكون المعلومات التي يقدمها مفيدة للغاية في تنظيم الحلقة الدراسية. واختتم، مشاطرا ممثل كوبا رأيه، حيث قال إنه لا يرى أن من الضروري التشاور مع السلطات القائمة بالإدارة قبل عقد الحلقة الدراسية.

٢٧ - السيد صمـدي (جمهورية إيران الإسلامية): ذكّر بتدخله السابق، وأعاد التأكيد على ضرورة انتظار اتخاذ الجمعية العامة لقرار قبل إجراء أي تعديل بشأن اللجنة الفرعية. فاللجنة الخاصة هي الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تتناول إنهاء الاستعمار. وليس ثمة أي ازدواجية في هذا المجال. وقد رشدت أعمالها فعلا، بتحديد مدة دوراتها. بل إن الوفد الإيراني هو الذي اقترح، في عام ١٩٩٤، وضع جدول اجتماعاتها بطريقة أنسب. ومن جهة أخرى، إذا ما أخذت في الاعتبار الأرقام التي قدمتها الأمانة العامة، يتضح أن تكلفة تنظيم الحلقة الدراسية متواضعة نسبيا بالمقارنة بأنشطة المنظمة الأخرى، مع أن الأمر يتعلق بمسألة انكبت عليها المنظمة منذ سنوات طوال ولم تفقد شيئا من ملاءمتها للعصر: فثمة عديد من الأقاليم التي لا تتمتع حتى الآن بالحكم الذاتي والعديد من السكان الذين لا يزالون يعيشون في ظروف أشبه ما تكون بظروف الاستعمار. والهدف من الحلقة الدراسية هو تعزيز إنهاء الاستعمار، ولا شيء يبرر إلغاءها هذه السنة في حين تضفي الأزمة المالية في المنظمة بُعدا سياسيا على هذه المسألة. ومن جهة أخرى، لعل جميع أعضاء اللجنة يتفقون على تخفيض النفقات الأخرى عند الاقتضاء، غير أنه ينبغي عقد الحلقة الدراسية، في حدود الموارد المرصودة وباشتراك ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. واختتم كلمته، مؤكدا على وجوب اعتماد اللجنة الجدول الزمني لأنشطتها ابتداء من هذه الجلسة لأنه ليس من المقرر عقد أي اجتماع رسمي قبل حزيران/يونيه.

٢٨ - السيد شتشرباك (الاتحاد الروسي): قال إنه يضم صوته إلى أصوات الوفود التي أعربت عن ضرورة تلقي معلومات وافية قبل اتخاذ قرار. وهكذا، فعلى الرغم من الجواب الذي قدمته الأمانة العامة، يصبح من المفيد الاستماع إلى المراقب المالي، أو أحد ممثليه، لأن من شأن ذلك أن يساعد أعضاء اللجنة على تقييم الجوانب المالية لتنظيم الحلقة الدراسية على نحو أفضل. ويمكن التساؤل في هذا الشأن عن الكيفية التي

تأتى بها تقدير تكلفة هذا الاجتماع في وقت لم يعرف فيه بعد بالضبط عدد المشتركين فيه. وينبغي التذكير في هذا الشأن بأن الحلقة الدراسية التي نظمت السنة السابقة ضمت ١١ عضوا من أعضاء اللجنة، و٨ ممثلين عن الأمانة العامة، و٤ ممثلين فقط للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ينتمون جميعا تقريبا إلى منظمات غير حكومية. وإذا لم تُحضِر اللجنة الحلقة الدراسية على نحو أفضل في بابوا غينيا الجديدة، فمن الأرجح أن يشكل ممثلو الأمانة العامة واللجنة أغلبية المشتركين وأن تستخدم النفقات أساسا في تغطية مصاريف سفرهم وبدلات إقامتهم. وذلك في حين أعلن الأمين العام بوضوح، في بيانه بشأن الحالة المالية للمنظمة، أن أول إجراء للتوفير هو تخفيض النفقات المرتبطة بالأسفار. ومن المناسب الإشارة إلى أن هذا الاجراء يسري حتى على تنقلات مساعدي الأمين العام في حين أن الأمر يتعلق ببعثات للدبلوماسية الوقائية ولحفظ السلام تمس حياة الآلاف من الأشخاص. ومن المهم، بالتالي، الاطلاع على المسألة المالية على نحو أفضل.

٢٩ - وأضاف قائلا إن من المتعين استشارة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن تنظيم الحلقة الدراسية. وقد ارتأت بعض الوفود أنه لا يجوز إناطة هذه المهمة بالسلطات القائمة بالإدارة. والوفد الروسي لا يشاطرها هذا الرأي، ويذكر بأن الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٥ من تقرير الفريق العامل تنص على تطوير العلاقات مع السلطات القائمة بالإدارة، بينما تنص الفقرة الفرعية ' ١' على دراسة أفضل السبل لتأمين اشتراك تلك السلطات اشتراكا تاما في أعمال اللجنة. ولهذا، ينبغي التماس آراء الممثلين المنتخبين للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وعدم التسرع في اتخاذ قرارات بشأن مسائل على هذا القدر من الأهمية. وبناء على هذا، فإن الوفد الروسي يساند عقد الحلقة الدراسية.

٣٠ - الرئيس: ذكّر بأن جميع السلطات القائمة بالإدارة قد دعيت إلى التعاون مع اللجنة بغية العمل على حماية مصالح سكان الأقاليم المعنية على النحو الواجب.

٣١ - السيد دودش (تونس): لاحظ، في معرض رده على الوفود التي ترى استحالة النظر في هذه السنة في الاقتراح الداعي إلى إدماج اللجنة الفرعية في اللجنة، أن المشكل لا يتعلق بالإدماج نفسه ولا بمسألة موضوعية بقدر ما يتعلق بمسألة إجرائية. فرغم أن برنامجي عمل الهيئتين قد اعتمدتهما الجمعية العامة فعلا، فإنه لا يرى بأسا في التقريب بين البنود المسجلة في جدول أعمال كل منهما، بإعادة ترتيب جلسات اللجنة الفرعية وجلسات اللجنة بطريقة من شأنها دراسة المسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار برمتها. ومن شأن هذا النهج أن يعزز فعالية اللجنة الخاصة ويندرج في إطار الإصلاحات الجارية داخل المنظمة. وقال ممثل تونس، على سبيل الاقتراح، إنه بدل تحديد موعد أعمال اللجنة الفرعية لتكون في حزيران/يونيه وموعد أعمال اللجنة لتكون في تموز/يوليه، يمكن، مثلا، العمل على عقد اللجنة الفرعية في أواسط حزيران/يونيه لتعقبها مباشرة أعمال اللجنة. وأعرب عن أمله في أن تتقدم الأمانة العامة باقتراحات في هذا الاتجاه.

٣٢ - وفيما يتعلق بتنظيم الحلقة الدراسية، قال ممثل تونس إنه لأول مرة يسمع بها. غير أنه يعتقد، بعد أن استمع إلى المتكلمين الآخرين، أن المسألة المطروحة مسألة مبدأ. فإذا كان قرار تنظيم الحلقة الدراسية يندرج فعلا في اختصاص اللجنة، فإن هذا لا يعفي من تحديد أهداف هذا الاجتماع وجدواه، وإعداد ملف على غرار ما يجري عادة بشأن سائر المؤتمرات، وذلك بمجرد تبيُّن ضرورة عقد الحلقة لتحقيق الأهداف، والسعي إلى إقناع كل من لا يساندون فكرة عقدها. ومن المناسب دراسة المسألة بعمق، إذ لا يمكن للجنة أن تبت في الموضوع في هذه الجلسة.

٣٣ - السيدة ياو ياهوا (الصين): قالت إنها تشاطر الوفود الأخرى رأيها بشأن إدماج اللجنة الفرعية في اللجنة؛ وتعتقد أن من الأفضل فعلا انتظار عودة سفير بابوا غينيا الجديدة لعرض رأيه وإعادة النظر في المسألة.

٣٤ - وأضافت قائلة إن أغلبية الوفود تؤيد تنظيم الحلقة الدراسية؛ وإنه يتبين بجلاء من استعراض منتصف المدة لخطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار أنه ينبغي إنهاء الأعمال والاستماع إلى وجهة نظر السكان المعنيين لتستنير بها اللجنة. ولا تزال ثمة خلافات داخل اللجنة، غير أن بالإمكان استئناف الحوار وإيجاد توافق في الآراء. ومن المناسب مراعاة الموقف الروسي الذي أشار مرارا إلى ضرورة الاستماع إلى رأي الأمانة العامة. كما يجدر بالملاحظة أن بابوا غينيا الجديدة، رغم أنها ليست بالبلد الغني، قد عرضت استضافة الحلقة الدراسية، مراعاة منها للصعوبات المالية للمنظمة، مما يدل على تمسكها بقضية إنهاء الاستعمار. ولا يسع اللجنة إلا أن تعرب لها عن مشاعر الامتنان.

٣٥ - وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة - وهي مسألة جدول الاجتماعات - قالت إن الوفد الصيني ليس له رأي محدد في هذا الشأن وعلى استعداد لتقبُّل ما يستقر عليه الرأي العام للجنة.

٣٦ - الرئيس: قال، في معرض توضيحه للحالة، إن من المتعين على اللجنة أن تبت في شتى جوانب تقرير الفريق العامل. وفيما يتعلق بمسألة إدماج اللجنة الفرعية في اللجنة الخاصة، تتفق الوفود جميعها على الاعتراف بأن اللجنة لا يجوز لها أن تعدل الولايات وإن كان يجوز لها أن تواصل النظر في وسائل تعزيز فعالية أعمالها. وستنتظر اللجنة عودة الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة حتى تحصل على المعلومات المحددة التي يمكن الاستناد إليها في دراسة جوهر الموضوع.

٣٧ - وأضاف قائلا إن الوفود جميعها قد اتفقت على أن من الملائم ومن المفيد عقد حلقة دراسية إقليمية. غير أنه، فيما يتعلق بتوصية الفريق العامل، يبدو أن الوفدين التونسي والروسي هما الوحيدان اللذان أعربا عن تحفظات بشأن ضرورة اتخاذ قرار خلال الجلسة. وطلب الرئيس إلى أعضاء اللجنة التعبير، بإيجاز وتحديد، عن موقفهم مما يجدر اتخاذ قرار بشأنه.

٣٨ - السيد دودش (تونس): أوضح أنه لم يبد أي تحفظ بشأن موضوع تنظيم الحلقة الدراسية وأنه لم يزد على أن أبدى رأيه بشأن مسألة مبدئية؛ وأنه بعد أن دُرست المسألة بعمق في الأسبوع الماضي، ينضم إلى الوفود الأخرى، في موقفها، على سبيل التضامن.

٣٩ - السيد شتشرباك (الاتحاد الروسي): قال إنه لا يتفق مع تحليل الرئيس للوضع: فثمة وفود أخرى أعربت في الواقع عما يساورها من شكوك بشأن ما إذا كان من الملائم اتخاذ قرار فورا دون أن تتوفر المعلومات المطلوبة. غير أنه يشاطر الوفود الأخرى رأيها بشأن ضرورة عقد حلقة دراسية محكمة التنظيم. وأعرب عن اعتقاده بضرورة إعادة النظر في مسألتين، هما: مسألة إدماج اللجنة الفرعية في اللجنة، وهي مسألة يمكن النظر فيها بعد عودة رئيس اللجنة الفرعية، ومسألة تنظيم الحلقة الدراسية، التي أعرب بشأنها عن أمله أن تتاح للجنة آنذاك فرصة الاستماع إلى ممثل مكتب المراقب المالي.

٤٠ - وأوضح أن هذا النهج لن يؤخر أعمال اللجنة سوى لبضعة أيام، غير أن هذه الأخيرة ستكون على يقين من أنها لن تتسرع بحيث تتجاهل الوقائع. وقال إن بيان الوفد الروسي لا يتعلق بضرورة تنظيم الحلقة الدراسية من عدمه، بل يميل إلى القول بتأجيل النظر في المسألة إلى الأسبوع المقبل بعد أن تكون اللجنة قد استمعت إلى ممثل الأمانة العامة.

٤١ - السيد جِني (إندونيسيا): قال إن من الأهمية بمكان أن تستمع اللجنة للمراقب المالي في أقرب وقت ممكن لكي يتأتى لها البت في مسألة الحلقة الدراسية وتنظيمها في أيار/مايو على النحو المقرر.

٤٢ - السيد صمدي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن موقف الأمانة العامة واضح تماما، وكل تأجيل يرمي إلى إتاحة الفرصة للاستماع لهذا الرأي لن يعمل إلا على تأخير الأعمال. وبالإمكان اتخاذ قرار في الجلسة الجارية بشأن تنظيم الحلقة الدراسية في أيار/مايو.

٤٣ - وفيما يتعلق بالجدول الزمني لاجتماعات اللجنة، ارتأى السيد صمدي أن من المتعين على اللجنة أن تبت في المسألة في الجلسة الجارية، مع مراعاة الاقتراح التونسي. فالتقريب بين جلسات اللجنة الفرعية وجلسات اللجنة يتوقف على الموارد التي تتوافر لخدمات المؤتمرات، غير أنه يتعين بالنسبة لعام ١٩٩٦ عقد هذه الجلسات على حدة، في التواريخ المحددة.

٤٤ - السيد تابيا (شيلي): قال إنه يؤيد الاقتراح المتعلق بإدماج الهيئتين غير أن هذا الإدماج يجب أن يكون، كما أشار الوفد التونسي، وظيفيا في المرحلة الأولى، ريثما تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن الإدماج الهيكلي.

٤٥ - وأضاف أن الوفد الشيلي شديد الاهتمام بعقد الحلقة الدراسية التي يرى أن لها أهمية قصوى، غير أن المسألة الأساسية هي معرفة مكان وموعد عقدها. وقال إن الوفد الشيلي يعتقد بأن المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة توضح مسألة مكان الانعقاد. أما فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان من الملائم عقد الحلقة الدراسية، فإن الوفد يشاطر الرأي القائل بالأهمية القصوى لأعمال اللجنة، على اعتبار أنها الهيئة الوحيدة المكلفة بمسألة إنهاء الاستعمار. غير أنه من المهم مراعاة حقيقة ظروف العمل والصعوبات المالية التي تجتازها المنظمة. ويشاطر وفد شيلي ممثل إندونيسيا رأيه القائل بأنه من الملائم الاستماع لجميع الآراء، في أقرب وقت ممكن، لاتاحة ما يكفي من الوقت لتنظيم الحلقة الدراسية تنظيما جيدا إذا كان من المتعين عقدها في أيار/مايو على النحو المقرر.

٤٦ - الرئيس: اقترح على اللجنة اعتماد مجمل تقرير الفريق العامل.

٤٧ - السيد شتشرباك (الاتحاد الروسي): قال إن عدة وفود ترى من الملائم تأجيل اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة، مؤقتا. وأضاف أن الوفد الروسي يرى أن اللجنة غير مجبرة إطلاقا على أن تبت في الموضوع في هذا اليوم بالذات، وأنه ينبغي السعي إلى توافق في الآراء حتى لا يتكون لدى بعض الوفود شعور بأن مواقفها لم تراع.

٤٨ - الرئيس: أصر على أن تعتمد اللجنة مجمل تقرير الفريق العامل.

٤٩ - السيد شتشرباك (الاتحاد الروسي): قال إنه لا يمكنه أن يوافق على التقرير بصيغته الحالية، لأنه يتضمن في فقرته الثالثة خطأ مهما يجدر تصويبه. وعلاوة على ذلك، يود الوفد الروسي أن يعرب عن تحفظاته: فإذا كانت اللجنة لا ترغب في مراعاة المشورة الحكيمة الداعية إلى تأجيل اتخاذ قرار بضعة أيام حتى يتأتى التوصل إلى توافق في الآراء، فإن الوفد الروسي يطلب تدوين موقفه بأمانة في الوثائق ذات الصلة.

٥٠ - الرئيس: اقترح اعتماد التقرير بالصيغة التي سيعدل بها لمراعاة حجج الاتحاد الروسي، ونظرا أيضا لكون الموقف الروسي سيدون في الوثائق ذات الصلة.

٥١ - وقد تقرر ذلك.

انتهاء مأمورية الرئيس

٥٢ - الرئيس: أعلن عن انتهاء مأموريته قريبا وودع أعضاء اللجنة، التي يرأسها لآخر مرة على الأرجح.

٥٣ - وأعرب السيد صمدي (جمهورية إيران الإسلامية)، و السيدة ياو ياهوا (الصين)، و السيدة خان - كامينغز (ترينيداد وتوباغو)، و السيد دودش (تونس)، و السيد ريفيرو روزاريو (كوبا)، و السيد باركا (بابوا غينيا الجديدة)، و السيد العطار (الجمهورية العربية السورية)، و السيد شتشرباك (الاتحاد الروسي)، و السيد أكبر الدين (الهند)، و السيد تانوه - بوتشو (كوت ديفوار)، و السيد سو (مالي)، و السيد تابيا (شيلي)، و السيد جِني (إندونيسيا) و السيد ميليت (غرينادا)، عن امتنانهم للرئيس لما أبداه من حنكة وحذق في ممارسته لمهامه، متمنين له كامل التوفيق في حياته الجديدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠